

الأئمّة من أهل البيت (عليهم السلام) وحرصهم على مصلحة الأمة والوحدة الإسلامية

الأئمّة من أهل البيت (عليهم السلام) وحرصهم على مصلحة الأمة والوحدة الإسلامية

شهاب الدين الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

المصلحة الإسلامية هي الوضع الأفضل للإسلام لمفاهيمه وقيمه، باعتباره دعوة ومبدأ وقاعدة للدولة، والوضع الأفضل للمسلمين بوصفهم أمةً لها مقوماتها الرسالية ومقوماتها المدنية، وعلى هذا الأساس فالمصلحة الإسلامية هي كل ما يساهم في إيجاد الوضع الأفضل للإسلام وللمسلمين ليكون الإسلام هو الحاكم على أفكار وعواطف وممارسات الإنسانية جمعاء والمصلحة الإسلامية هي المحور الذي ينبغي إيجاده في حركة المسلمين وحركة الشعوب التاريخية، وعلى هذا الأساس تكون الوحدة الإسلامية من أهم مقومات الحفاظ على هذه المصلحة وإدامتها في الواقع، والوحدة ضرورة عقلية وشرعية قد اثبت التاريخ ضرورتها في تتبعه لسير الحضارات التي نمت وترعرعت وازدهرت بالوحدة، وتدهورت واضمحلت حينما بدأت الفرقة تدب في سيرها.

والوحدة الإسلامية ممكنة التحقيق ما دامت الأمة الإسلامية تجتمع في محاور مشتركة، حيث تجتمع حول عقيدة واحدة، ومصالح واحدة، ومصير واحد، وممارسات وأخلاق واحدة، وتواجه عدواً واحداً وحدّ صفوفه وإمكاناته من أجل إيقاف المسيرة الإسلامية وعرقلة حركتها التاريخية للقضاء عليها عقيدة وقيادة ووجوداً، وقد تحققت الوحدة في جانبها العملي الواقعي في الصدر الأول للإسلام، وقد جسد أهل البيت (عليهم السلام) مفاهيم وقيم الوحدة في منهجهم وسيرتهم وترجموها إلى أعمال وممارسات وعلاقات متجسدة في الواقع، فقد جعلوا المصلحة الإسلامية العليا قاعدة الانطلاق في سكناتهم وحركاتهم، وحافظوا على وحدة الدولة والأمة متوجّهين نحو الآفاق العليا المشتركة ونحو الهدف الكبير وهو تقرير مفاهيم الإسلام وقيمها في واقع الحياة، وكانوا يوجهون المسلمين عموماً واتباعهم خصوصاً نحو المصلحة الإسلامية الكبرى وفي بحثنا هذا نسلط الضوء على المواقف والممارسات التي انطلق منها أهل البيت (عليهم السلام) في حركتهم التاريخية، وفي مواقفهم الوحدوية وانطلاقاتهم نحو المصلحة الإسلامية العليا.

ولتكن هذه السيرة نبراساً للمسلمين في توحيد مواقفهم العملية تجاه التعقيدات والتحديات التي تواجههم في زمن تكالبت عليهم جميع القوى الاستكبارية والصهيونية للحيلولة دون عودة الإسلام إلى موقعه الريادي بين الأمم، ولنقتدي برواد النهضة والوحدة الإسلامية في القرن الأخير وعلى رأسهم الإمام الخميني والإمام محسن الحكيم والإمام حسن البنا الذين انطلقوا نحو الآفاق العليا التي تجمع الجميع بلا فواصل ولا حواجز.

ونقسم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: المصلحة الإسلامية ووحدة المسلمين في منهج الإمام علي (عليه السلام).

الفصل الثاني: المصلحة الإسلامية ووحدة المسلمين في منهج أئمة أهل البيت (عليهم السلام).

في منهج الإمام علي (عليه السلام)

من الحكمة للباحث أن يتجاوز نظراته المسبقة في تحليل وتفسير الأحداث والمواقف، وان لا يحكم على الأمور من منطلقات مذهبية؛ ولهذا سأتطرق إلى دراسة سيرة الإمام (عليه السلام) من خلال الأحكام والتفسيرات المشتركة والمتفق عليها بين أطراف ومذاهب المسلمين لكي تكون محوراً مشتركاً في الاقتداء والسير على ضوئها.

الاعتراض السلمي على نتائج السقيفة:

اجتمع جمع من الانصار وجمع من المهاجرين في سقيفة بني ساعدة وبعد مناقشات صاخبة تخللتها مواقف متشنجة سارع المهاجرون وهم ثلاثة أو أربعة إلىبيعة أبي بكر ومعهم بعض الأنصار واعلن عن البيعة، وبدأ بعض المهاجرين يدعون اليها ويطالبون المسلمين بتوكيدها، وتخلف عن البيعة قوم من المهاجرين والانصار ومالوا مع علي بن أبي طالب([1]).

واعترض الإمام (عليه السلام) على البيعة ورفض الاستجابة للمطالبين له بالبيعة، وكانت معارضته سلمية حيث بيّن فيها وجهة نظره طبقاً للموازن والمعايير المساعدة لهذا الاعتراض وهي مقبولة عرفاً، وكان من اعتراضه على الخليفة أنّه قال: «انا احق بهذا الأمر منكم لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي؛ أخذتم هذا الأمر من الأنصار، واحتججتم عليهم بالقراية من النبي (صلى الله عليه وآله) وتأخذونه منّا أهل البيت غصباً، وأنا احتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الانصار...»([2]).

وفي هذه الاجواء وجّه انظار المهاجرين إلى خصائص وصفات من هو أهلاً لخلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله) طبقاً للتوايت الشرعية والعقلية، حيث يقول: «والله يا معشر المهاجرين، لنحن أحقّ بهذا الأمر منكم ما كان فينا إلا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بسنة رسول الله، المضطلع بأمر الرعية، المدافع عنهم الأمور السيئة، القاسم بينهم بالسوية، والله أنّه لفينا...» ([3]).

وكان اعتراضه حقاً طبيعياً طبقاً للظروف الموضوعية واستناداً للمبررات التي تمنحه الحق في الاعتراض والدعوة إلى نفسه، وإذا غرضنا النظر عن نقاط الاختلاف في هذه المبررات من حيث التأويل والتفسير، وتمسكنا بالنقاط المشتركة التي لا يختلف فيها الصحابة نجد ان اعتراضه على الشورى أو نتائجها لا يخرج عن المألوف من موازين ومعايير ثابتة لدى الجميع، ومن أهمها غياب الكثير من الصحابة وبني هاشم عن اجتماع السقيفة فلم يشاركوا في الشورى، وقد أشار الإمام (عليه السلام) إلى ذلك ([4]).

فان كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف بهذا والمشيرون غيب

وفي جميع موارد ومواقع الاعتراض كان (عليه السلام) محافظاً على القواعد والأسس الشرعية في أدب الاعتراض والحوار والنقاش، وكان موقفه سلمياً لا يتعدى تبيان حقّه بالخلافة، ومما جاء في ذلك قوله لابي بكر: «كنّا نرى انّ لنا في هذا الأمر حقاً، فاستبددتم به علينا» ثم ذكر قرابته من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وحفهم على المسلمين، فلم يزل يتكلم في ذلك حتّى بكى ابو بكر ([5]).

وبقي الإمام (عليه السلام) معارضاً للبيعة ولم يبايع إلا بعد رحيل فاطمة الزهراء بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله)، حيث قدّر المصلحة الإسلامية العليا في جميع مراحل حركته، حينما كان رافضاً للبيعة وحينما بايع، فالمصلحة هي الحاكمة على جميع مواقفه.

اختلف الرواة والمؤرخون في قضية بيعة الإمام (عليه السلام) لأبي بكر، من حيث وقتها وطورها وأسلوبها، ومن حيث أسبابها ودوافعها إلا أن القدر المشترك والمتفق عليه هو الحفاظ على وحدة الدولة الإسلامية ووحدة الأمة الإسلامية، وحاجة الدولة الفتية إلى دوره في انجاح الفعاليات والنشاطات وفي انجاح المسيرة الإسلامية، فلو تبيننا رواية تهديده بالقتل أن لم يبايع، فإن الأمر لا يعدو الحفاظ على المصلحة الإسلامية ووحدة المسلمين؛ لأن قتلهم سيكون مقدمة لسفك الدماء والاقتتال الداخلي بين أنصاره وبني هاشم من جهة وبين الخليفة وأنصاره من جهة أخرى، وهذا القتال لا ينتهي إلا بانتهاك الدولة الفتية في أجواء تربص المشركين والمنافقين بها.

وإذا تبيننا الروايات الإيجابية التي دفعته للبيعة، فهي واقعة في طريق الوحدة الإسلامية وفي إطار المصلحة الإسلامية الكبرى ومن هذه الروايات:

أن عثمان بن عفان قال له: يا ابن العم! أني لا يخرج أحد إلى قتال هذا العدو وأنت لم تبايع، ولم يزل به حتى مشى إلى أبي بكر، فسر المسلمون بذلك وجد الناس في القتال ([6]).

وهذه الرواية قد ذكرت في كتب الشيعة، وعلى صحتها تكون البيعة دفعاً لحركة الجهاد نحو الإمام تجاه المتربصين والحاquدين والمرتدين، وهي واقعة ضمن توجهات الإمام في تحقيق المصلحة الإسلامية ومقدماتها في الوحدة والاتحاد.

وهناك روايات تنص على أني صرّح بموقفه الوجداني وأعلن عن أسباب ودوافع البيعة قائلاً: «أنني لما قبض نبيي استأثرت علينا قريش بالامر، ودفعتنا عن حق نحن أحق به من الناس كافة، فرأيت أن الصبر على ذلك أفضل من تفريق كلمة المسلمين، وسفك دمائهم، والناس حديثو عهد بالإسلام، والدين يمحض مخض الوطء، يفسده أدنى وهن، ويعكسه أقل خلف» ([7]).

وكان توحيد الصف أهم من حقّه بالخلافة، وقد راعى المصلحة الإسلامية الكبرى في هذا الموقف.

وقال في موقف آخر: «... فما راعني إلا انثيال الناس على أبي بكر، وإجفالهم إليه ليبايعوه، فأمسكت يدي، ورأيت أنّي أحقّ بمقام محمّد (صلى الله عليه وآله) في الناس ممّن تولّى الأمر من بعده، فلبثت بذاك ما شاء الله حتى رأيت راجعة من الناس رجعت عن الإسلام؛ يدعون إلى محق دين الله وملة محمّد (صلى الله عليه وآله)، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً وهدماً يكون المصاب بهما عليّ - أعظم من فوات ولاية أموركم... فمشيت عند ذلك إلى أبي بكر فبايعته، ونهضت في تلك الأحداث حتى زاع الباطل وزهق، وكانت كلمة الله هي العليا» ([8]).

وفي موقف آخر كان الإمام (عليه السلام) أكثر تصريحاً في تأكيده على الوحدة الإسلامية وعلى المصلحة الإسلامية الكبرى حيث يقول: «وايم الله لو لا مخافة الفرقة بين المسلمين وأن يعود الكفر ويبور الدين، لكنّنا على غير ما كنّا لهم عليه» ([9]).

ومن خلال هذا النص نرى أنّ الإمام (عليه السلام) قد ترك الكثير من المواقف والخيارات، فلم يتخذ أيّ موقف من شأنه تمزيق المسلمين واضعاف دولتهم الفتية، فاختار البيعة على غيرها حفاظاً على وحدة المسلمين ووحدة الدولة الإسلامية.

موقفه من المحرّضين ضد الخليفة:

في المرحلة التي سبقت البيعة أو تلتها رفض الإمام (عليه السلام) جميع المواقف والممارسات المتشجعة والداعية إلى التباغض والعداء، والمشجعة على التمرد والعصيان، ومنها: موقفه من عتبة بن أبي لهب حينما قال:

ما كنت أحسب أن الأمر منصرف عن هاشم ثم منها عن أبي حسن

أليس أول من صلاى لقبلكم وأعلم الناس بالقرآن والسنن

وأقرب الناس عهداً بالنبي ومن جبريل عون له في الغسل والكفن

فبعث إليه الإمام (عليه السلام) وأمره إلاً يعود، وقال له كلمته المشهورة: «سلامة الدين أحب إلينا من غيره» ([10]).

وسلامة الدين هي المقدسة على كل شيء، وسلامة الدين هي المصلحة الإسلامية والأوضاع الأفضل للمسلمين، وهي فوق جميع الرغبات الضيقة والمصالح الذاتية، بل هي أفضل من الخلافة ومن حق الإمام (عليه السلام) بها، ولذا ترك المطالبة بهذا الحق، ولم يكتف بترك المطالبة بل نهى عن كل قول أو ممارسة تساهم في إحداث خللة واضطراب داخل الصف الإسلامي ولذا أمر المحرّض أن لا يعود إلى مثل هذا التحريض.

وحينما قدم أبو سفيان المدينة قال: «إني لأرى عجاجة لا يطفئها الادم، يا آل عبد مناف فيم أبو بكر من أموركم أين الاذلان علي والعبيّاس؟ ما بال هذا الأمر في أقلّ حي من قريش؟».

ثم قال لعليّ (عليه السلام): «ابسط يدك اباعك، فوالله لئن شئت لأملأنّها عليه خيلاً ورجلاً».

فأبى عليه وزجره وقال له: «واي أنك ما أردت بهذا إلا الفتنة، وانك واي طالما بغيت للإسلام شراً لا حاجة لنا في نصيحتك» ([11]).

رفض الإمام (عليه السلام) هذا الموقف التحريضي المنطلق من نظرة قبلية ومن روح عنصرية وعصبية لا تنسجم مع مفاهيم الإسلام وقيمه، ولا تنسجم مع أهداف الإمام (عليه السلام) في الحفاظ على الكيان والوجود الإسلامي، لأن الهدف من الخلافة هو تقرير مبادئ الإسلام في واقع الحياة وجعلها حاکمة على الأفكار والعواطف والممارسات، ولا يتحقق هذا الهدف بتصديق الجبهة الداخلية وإشغالها بالمعارك الجانبية، إذ لا قيمة للخلافة أمام تلك الأهداف السامية.

وما قاله أبو سفيان قد يساهم في تنصيب الإمام خليفة على المسلمين وإزاحة أبي بكر، وخصوصاً أن الكثير من الأنصار رفضوا البيعة، وكما صرح بذلك الخليفة الثاني حيث يقول: «إن علياً والزبير ومن معهما تخلصوا عندي في بيت فاطمة، وتخلفت عندي الأنصار بأسرها» ([12]).

وفي رواية: أن الأنصار لم بعضهم بعضاً وذكروا علياً وهتفوا باسمه ([13]).

وعلى الرغم من أن الأمور قد تسير في صالح الإمام (عليه السلام) وإن سيصل إلى الخلافة إلا أن لا أنس للمصلحة الإسلامية العليا ووحدة المسلمين على هذا الحق، وهو وسيلة للحفاظ على المنهج الإلهي وعلى تماسك الوجود الإسلامي، ولا أهمية للخلافة أمام سلامة الدين.

أخمد الفتنة بين المهاجرين والأنصار:

لم ينعزل الإمام (عليه السلام) عن الأحداث في عهد أبي بكر وفي عهد بقية الخلفاء، فهو وإن لم ينصب في منصب إداري أو قضائي أو عسكري إلا أنه كان يتفاعل مع الأحداث ليؤدي دوره في الإصلاح والتغيير وفي ترشيد المسيرة وتسديد الأعمال والممارسات، وقد أدّى ما عليه من مسؤولية تجاه الدولة وتجاه الأمة، وكانت المصلحة الإسلامية العليا هي الهم الأكبر في توجهاته ومواقفه، وكان له دور ملموس في وحدة الدولة والأمة وإزالة عوامل التوتر والتشنج في علاقات المسلمين وخصوصاً علاقات المهاجرين والأنصار.

ففي أوائل خلافة أبي بكر اعتزل بعض الأنصار عنه ولم يبايعوه أو يساندوه، فغضب بعض المهاجرين من هذا الموقف وتشنجت العلاقات بين المهاجرين والأنصار وتطور الأمر حيث هجا عمرو بن العاص الأنصار وحرّض أبو سفيان عليهم، وردّ الفضل بن العباس على بعض القرشيين وأنشد شعراً في هذا الرد ثم توجه إلى عليّ (عليه السلام) فأخبره، فخرج عليّ مغضباً حتّى دخل المسجد، فذكر الأنصار بخير، وردّ على عمرو بن العاص قوله، فلما علمت الأنصار بذلك سرّها وقالت: «ما نبالي بقول من قال مع حسن قول عليّ» ([14]).

واستطاع (عليه السلام) إخماد الفتنة التي كادت أن تقع لقرب المهاجرين والأنصار من عصر الجاهلية، ولفقد انهم لرسول الله (صلى الله عليه وآله) الذي كان له تأثير في التوجيه والإرشاد أشبه بالتأثير السحري على العقول والقلوب وعلى الإرادات المحددة للمواقف وللممارسات العملية، وبفقدته (صلى الله عليه وآله) ضعفت قوة التأثير عليهم فعادت بعض رواسب الجاهلية إلى بعضهم لتتحكم في مقومات شخصياتهم، ولو لا الإمام علي (عليه السلام) لتطورت الأمور إلى قتال ملموس يتجذر في تأثيراته ونتائجه بمرور الأيام ليقضي على الدولة وعلى الكيان الإسلامي في ظروف تربص الأعداء وتكالبهم على هذه الدولة الفتية، فقد استجاب الأنصار لنداء الوحدة فلم يكثرثوا لتلك المواقف ما دام أحد رؤوس المهاجرين وهو عليّ معهم مسانداً ومدافعاً، ومعتزفاً بحقّ الأنصار على المهاجرين، فقد كان لحكمته الدور الأكبر في تجاوز الأزمة وسكون الفتنة.

وعلى الرغم من وجود اختلاف فكري وسياسي بين عليّ (عليه السلام) وقادة الدولة الإسلامية في النظرة إلى الإمامة والخلافة وفي النظرة إلى المواقف والأحداث المختلفة إلا أنه (عليه السلام) تعامل مع هذا

الاختلاف في حدوده الجزئية، فلم يتعامل معه وكأنّه فواصل كليّة تعزله عنهم، بل تحرك بخطاه وممارساته ومواقفه نحو الاهداف المشتركة الكبرى، وكان تعامله ينطلق من المصلحة الإسلامية العليا، في ظروف تكالبت فيها قوى الكفر والشرك للقضاء على هذه الدولة، وكان أعداء الدولة والأمّة الإسلامية لا يفرّقون في عدائهم بين الإمام علي (عليه السلام) والخلفاء، وكانوا يتصيدون كلّ حجّة وكلّ فرصة وكل ثغرة لينفذوا منها إلى الطعن في صحّة الرسالة، وإلى بلبلة الافكار واشاعة الاضطراب في العقول والقلوب وخلق الفتن في صفوف الكيان الإسلامي.

وفي هذه الظروف والأجواء دافع الإمام (عليه السلام) عن الدولة وساندها كما لو كان هو الخليفة الفعلي، فالاهم هو الحفاظ على الكيان والدولة بغض النظر عن شخص الخليفة ورأي الإمام به.

فحينما جاءت وفود أسد وغطفان وهوازن إلى الخليفة أبي بكر وطالبوه باعفائهم من الزكاة رفض هذا الطلب، ولهذا فقد اعدوا العدة للعدوان على المدينة وأخبروا عشائهم بقلة أهل المدينة وأطمعوه فيها، فاستعان الخليفة بالإمام علي (عليه السلام) وطلب منه أن ينصب كميناً على أطراف المدينة فاستجاب للطلب ونصب كميناً على الأماكن التي يمكن التسلل والعبور منها، وحينما جاء المهاجمون لم يستطيعوا الهجوم وتراجعوا لأنهم وجدوا أن المدينة محروسة ([15]).

فقد ساند الإمام علي الخليفة ودافع عن الدولة الإسلامية ولم يفكر بأنّ هذه المهمة العسكرية لا تليق بشأنه، ولم يتردد في أيّ ممارسة أو موقف يخدم المصلحة الإسلامية العليا.

وردّ الإمام (عليه السلام) هجوم قبيلتي عبس وذبيان وبعض القبائل التي اغتنمت فرصة انتقال الجيش بإطفاء نار الارتداد ([16]).

وكان حريصاً على سلامة القيادة السياسية والعسكرية المتمثلة بأبي بكر لأن مقتله سيشتت الطامعين على الإسراع في مخططاتهم الرامية لتقويض الكيان الإسلامي، فحينما أراد أبو بكر الخروج بنفسه لقتال المرتدين منعه الإمام وقال له: «... لا تفجعنا بنفسك» ([17]).

وهذا الموقف يدل على التجرد الكامل من الذات والذوبان الكامل في المصلحة الإسلامية، وهذا درس عظيم لجميع السياسيين في الايثار ونكران الذات ينبغي اشاعة مفاهيمه وقيمه في الممارسات والمواقف السياسية، فالسياسي الذي يرغب في استلام الحكم لا ينصح من ينافسه مثل هذه النصيحة، ولكن الإمام (عليه السلام) قد مارسها في سيرته العملية ونصح الخليفة بعدم الذهاب بنفسه للقتال.

إسناد الدولة وحل المسائل المستعصية:

كان الإمام (عليه السلام) مسانداً للدولة وللخليفة وكان لا يبخل بأي ممارسة ونشاط يقع في أجواء المصلحة الإسلامية العليا، وكان لا يبخل بمشورة تخدم القضايا المصيرية للدولة والأمة، والأمثلة على ذلك عديدة.

ومن ذلك أن أبا بكر أراد غزو الروم، فاستشار الصحابة فقدّموا وأخبروا، ولم يقطعوا برأي، فاستشار علياً، فشجعه على غزو الروم، فقال: «ان فعلت طفرت» فقال: «بشّرت بخير» ([18]).

وهذا التشجيع من الإمام الذي له مكانة مرموقة بين المسلمين اضافة إلى خبرته العسكرية دفع الخليفة للانطلاق في هذا الاتجاه، وكان رأيه بشارة وانطلاقاً واسراعاً في الجهاد، وبالفعل كان الفتح حليفاً للمسلمين.

وكان الخليفة يلتجأ إليه في المسائل المستعصية، فلا يبخل الإمام برأيه ومعونته الفكرية والعلمية، سأله اليهود فأجابهم عن مسائلهم، وحينما سألوه عن خصوصيات رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال أبو بكر: «ولكن» الحديث عنه شديد وهذا على بن أبي طالب» فارسلهم إلى الإمام (عليه السلام) فأجابهم . ([19]).

وسأله ملك الروم عن مسائل فأخبر بذلك علياً فأجابها، "وأراد أن يقيم الحدّ على شارب خمر، فقال الرجل: انّي شربتها ولا علم لي بتحريمها، فارسل أبو بكر إلى الإمام يسأله عن هذه المسألة المستعصية، فقال: مرّ نقيب من رجال المسلمين يطوفان به على المهاجرين والانصار وينشدانهم: هل فيهم أحد تلا عليه آية التحريم؟ ففعل، ثمّ خلاّ سبيله ولم يحدّ . ([20]).

وفي مقام اسناد الدولة كان الإمام (عليه السلام) لا يتدخل في الأمور الجزئية التي لا ضرر فيها على المصلحة الإسلامية العليا، أو ليست من الأمور الأساسية، فلم يحدثنا التاريخ أنّّه اعترض على تعيين بعض الولاة أو بعض قادة الجيش، وخصوصاً الذين لا يراهم أهلاً للمسؤولية، ولم يتدخل في تبديلهم أو عزلهم، ولم يقترح تعيين البعض دون البعض الآخر، ولم يعترض على بعض الأخطاء التي ارتكبت، كالتي حدثت في حروب الردّة أو قتال مانعي الزكاة لأنّه وجد أنّ غيره قد اعترض عليها.

وفي مقابل ذلك كان الخليفة أبو بكر يحترم مكانة الإمام علي (عليه السلام) العلمية والفكرية، وكان يشيد به ويعترف بحقّه وفضله، وكان يمدحه في كثير من المواقف ومن أقواله في حقّه: «من سرّه أن ينظر إلى أعظم الناس منزلة من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأقربه قرابة، وأفضله دالّةً، وأعظمه غناءً عن نبيّه فلينظر إلى هذا» ([21]).

استخلافه على المدينة في عهد الخليفة الثاني:

أصبحَ عمر بن الخطاب خليفةً بعهد من أبي بكر، وكما هو مشهور في كتب التاريخ، وفي هذا العهد لم يستشر أبو بكر علياً في الأمر ولا بقية الكبار من الصحابة، ومع ذلك فإنَّ الإمام (عليه السلام) لم يعترض على هذا العهد وهذا الاستخلاف بل توجه إلى الافاق العليا وانطلق مع الخليفة الجديد لبناء الدولة والأمة، ولم يتخلف عن مختلف الأعمال والنشاطات والممارسات الميدانية التي تحتاج إلى رأيه وجهده، وكان ينفذ ما يطلب منه ما دام منسجماً مع أسس وقواعد الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في كثير من القضايا إلا أنَّ ذلك لم يمنع من التعاون والتآزر تحت ظلَّ الافاق العليا للمنهج الإسلامي والمشتركات الثابتة، وإذا تتبعنا سيرة الخليفة الثاني نجده لم يعهد إلى الإمام (عليه السلام) منصباً في ولاية ولا إمرة جيش أو في أي مجال آخر، وكان هذا شأنه مع الكثير من المهاجرين حيث ابقاهم للاستعانة بهم، وكان يستخلف علياً (عليه السلام) على المدينة في حال غيابه عنها، وخصوصاً في الوقائع التي يشترك فيها الخليفة أو المتوقفة على اشتراكه، فقد استخلفه على المدينة في سنة 14 هـ، وفي سنة 15 هـ، وفي سنة 18 هـ ([22]).

وكان الإمام (عليه السلام) لا يمانع من أن يكون خليفة لعمر على المدينة، ولا يرى أنَّ ذلك يقلل من شأنه أو لا يليق بحاله، فهو يستجيب لكل عمل وموقف يقع في طريق تحقيق المصلحة الإسلامية، ومن جهة ثانية فإنَّ استخلافه على المدينة يعبّر عن ثقة الخليفة به، وشهادة له بالاخلاص للإسلام والدولة الإسلامية، وإيماناً منه بتقدير المصلحة الإسلامية العليا، والعمل الدؤوب من أجل تحقيق وحدة الدولة والأمة.

الاخلاص في النصيحة والمشورة:

كان الخليفة الثاني يستعين بأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) حينما يريد اتخاذ موقف معين، وكان اختصاصه بالإمام علي (عليه السلام) أكثر من غيره لإيمانه بانه مخلص في النصيحة والمشورة وانه لا يفكر بأي مصلحة غير المصلحة العامة، وكان الإمام (عليه السلام) مخلصاً في النصيحة ما دامت مصلحة الإسلام هي العليا، وقد اثبتت الوقائع هذا الاخلاص وهذا التفاني من أجل المصلحة الإسلامية من خلال المجالات التالية:

شاوَر الخليفة الثاني الإمام علياً (عليه السلام) في الخروج إلى غزو الروم، فنصحه بعدم الخروج بنفسه وقال له: «إنك متى تسر إلى هذا العدو بنفسك فتلقهم فتنبك لا يكن للمسلمين كهف دون أقصى بلادهم، ليس بعدك مرجع يرجعون إليه، فابعث اليهم رجلاً محرباً واحفز معه أهل البلاء والنصيحة، فإن أظهر □ فذاك ما تحب وإن تكن الأُخرى، كنت ردءاً للناس ومثابة للمسلمين» ([23]).

وحينما أراد غزو نهاوند نصحه الإمام (عليه السلام) بالبقاء في المدينة، وقال له: «أما بعد يا أمير المؤمنين، فإنك إن اشخت أهل الشام من شأهم سارت الروم إلى ذراريهم، وإن اشخت أهل اليمن من يمينهم سارت الحبشة إلى ذراريهم، وإنك إن شخت من هذه الأرض انتفضت عليك الأرض من أطرافها واقطارها ... اقرر هؤلاء في امصارهم، واكتب إلى أهل البصرة فليتفرقوا فيها ثلاث فرق... ولتسر فرقة إلى اخوانهم بالكوفة مدداً لهم، إن الاعاجم إن ينظروا اليك غداً قالوا: هذا أمير العرب وأصل العرب، فكان ذلك أشدّ لكلبهم والبتهم على نفسك» ([24]).

فقد راعى الإمام المصلحة الإسلامية العليا في هذا الرأي، ولم يفكر بالتخلص من الخليفة بتشجيعه على الذهاب بنفسه للمعركة وللقَتال كما يفعل الطامعون بالسلطة، فالمصلحة مقدمة على جميع المصالح الخاصة والذاتية والمحدودة.

وفي واقعة أُخرى أشار عليه بالخروج بنفسه، فحينما تخصن المشركون بيت المقدس أجابوا إلى الصلح بشرط قدوم الخليفة عليهم، فاستشار الإمام بذلك فأشار عليه بالمسير اليهم «ليكون أخفّ وطأة على المسلمين في حصارهم بينهم» ([25]).

وقال له: «إنَّ القوم قد سألوك المنزلة التي لهم فيها الذلُّ والصغار ونزولهم على حكمك عزَّ لك وفتح للمسلمين... حتَّى تقدم على أصحابك وجنودك، فإذا قدمت عليهم كان الأمر والعافية والصلح والفتح ان شاء الله» فأخذ عمر بمشورته ([26]).

المجال القضائي:

كان الخليفة الثاني يستعين برأي الإمام ويقدرُّه على جميع الصحابة، وكان الإمام (عليه السلام) يسأله ويؤازره في اختيار الحكم أو الموقف الأصوب، وكان يتدخل ابتداءً لتغيير حكم أو تنفيذه، فالمصلحة هي الحاكمة على جميع مواقفه وممارساته، وكان الخليفة يمتدحه بعد نجاح الموقف ويرى أنَّه السبب في انقاده من المواقف الحرجة في القضاء والحكم بين الناس.

استشاره في عقوبة شارب الخمر فأشار عليه أن يجلده ثمانين فأخذ بمشورته وجلد في الخمر ثمانين ([27]).

وارتاعت امرأة من عمر وسقط جنينها فأشار عليه أن يضمن الدية، فقال عمر: صدَّقْتَنِي ([28]).

وذكر الطبري بعض الروايات في الاستعانة بالإمام في القضاء، وكان يتدخل أحياناً دون استشارة ليغيِّر الحكم، فيمضي الخليفة حكمه وإن كان مخالفاً لرأي الخليفة ومن ذلك:

– تدخله في منع رجم امرأة حامل.

– خلّى سبيل امرأة اضطرها رجل للفاحشة.

– أراد عمر رجم امرأة ولدت لسته أشهر فمنعه الإمام فرجع عن قراره.

– لم يرم امرأة محصنة باشرها غلام لم يبلغ اعتماداً على مشورة علي (عليه السلام) أو تدخلاً منه.

– قام بتأديب رجل دون علم الخليفة ودون أمره، وكان جوابه للإمام أحسنت يا أبا الحسن ([29]).

ولا يجد الخليفة بأساً في توجيه أنظار الناس إلى كفاءة عليّ وإلى اعلميته، سأل رجل حول حلّية زوجته التي طلقها مرة وهو مشرك ومرّتين وهو مسلم، فقال الخليفة عمر: كما أنت حتّى يجيء عليّ، فأتى عليّ فقال: «هدم الإسلام ما كان قبله» واعتبرها تطليقتين، وقد أخذ برأي عليّ (عليه السلام).

مجال الثروة:

بذل الإمام ما يمكن بذله من إبداء النصّح والتوجيه في مسألة تداول الثروة ليكون أسلوب التداول منسجماً مع أساسيات الشريعة الإسلامية ومع المصلحة العامة للدولة وللامة وللإسلام.

وأول بادرة للاستشارة حينما أراد الخليفة معرفة حقّه في بيت المال، قال له الإمام: «ما أصلحك وأصلح

عيا لك بالمعروف، ليس لك من هذا المال غيره» فقال الصحابة: القول قول ابن أبي طالب ([30]).

وشاور الصحابة في سواد الكوفة، فقالوا له: نقسمها بيننا، فشاور علياً (عليه السلام) فقال: «ان قسمتها اليوم لم يكن لمن يجيء ناشيء بعد، ولكن تقرّها في أيديهم يعملونها، فتكون لنا ولمن بعدنا»، فقال عمر: «وفكك الله هذا الرأي» ([31]).

وكان متردداً في خزائن بيت الله وما فيها من أموال وسلاح، أيتها أم يوزعها، فقال له الإمام (عليه السلام): «...لست بصاحبه انّما صاحبه منذاً شاب من قريش يقسمه في سبيل الله في آخر الزمان» ([32]).

وحينما وضع الدواوين وفرّق بين المسلمين بالعطاء على أساس السبق في الايمان والهجرة لم يعترض الإمام (عليه السلام) على طريقة التوزيع، وان كان قد ساوى في العطاء في وقت خلافته كما يذكر جميع المؤرّخين، فقد يكون مراعيّاً للظروف الموضوعية في ذلك، أو عدم رغبته في مخالفة الخليفة أو الصحابة، أو انّ أسلوب التداول والعطاء من صلاحيات الخليفة في حدود المصلحة العامة، ولا محذور شرعي فيه، وعلى العموم فإنّ الإمام لم يعترض على طريقة التوزيع، ولم يخالف رأي الخليفة في حينه، ولم تذكر المصادر ذلك.

ترشيد سيرة الدولة والاخلاص في المشورة:

كان الخليفة الثاني يستعين برأي الإمام (عليه السلام) في جميع جوانب الحياة وفي جميع المرافق التي تحتاج إلى مشورة وإلى تسديد وتوجيه، وكان الإمام (عليه السلام) يبدي توجيهاته ونصائحه لترشيد سيرة الدولة بما ينسجم مع المصلحة الإسلامية العليا.

في مسألة كتابة التاريخ كان رأي بعض الصحابة ان يكتب من تاريخ وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان رأي عمران يكتبه من تاريخ المبعث، وكان رأي الإمام (عليه السلام) أن يكتب من يوم الهجرة إلى المدينة، واستقر الأمر على رأي الإمام، كما هو مشهور في التاريخ ([33]).

وأراد الخليفة بيع أهل السواد فقال الإمام (عليه السلام): «دعهم شوكة للمسلمين» فتركهم على أنفهم عبيد ([34]).

وبلغه أن أحد عماله باع ما يحرم بيعه وجعل الثمن في بيت المال فاستشار الإمام (عليه السلام) فقال: «أما ان تعزله وإمّا ان تكتب إليه أن لا يعود» ([35]).

وهناك وقائع عديدة عمل بها الإمام (عليه السلام) لترشيد سيرة الدولة والاحلاص في النصيحة والمشورة، لا يسع البحث ذكرها.

التعاون الميداني:

لم يتخلف أنصار الإمام علي (عليه السلام) عن جميع النشاطات والفعاليات الميدانية، فقد تعاونوا مع الدولة وان لم يكن على (عليه السلام) على رأسها وشاركوا في الغزوات والفتوحات التي قادها الخليفة أو من نصّبه قائداً عسكرياً تبعاً لإمامهم الذي رباهم على تحكيم المصلحة الإسلامية العليا على جميع المصالح، وتقديم الوحدة الإسلامية على جميع الانتماءات والولاءات، فاشترك أبناء عمّه العباس فيها، واشترك أبناء أخيه جعفر فيها، وقد استشهد محمد بن جعفر في تستر، واشترك عمّار بن ياسر وسلمان الفارسي وحذيفة بن اليمان وجابر بن عبد الله في اغلب الغزوات والفتوحات ([36]).

وقد اطاعوا الخليفة وامراءه وقادة جيشه كما لو كان الإمام هو الخليفة الفعليّ، وقد اخلصوا لهذه الدولة متعالين على جميع الفواصل الجزئية مادام المنهج الإسلامي هو المحور المشترك للجميع، وما دامت المصلحة الإسلامية ووحدة الدولة والامة هي النتيجة النهائية لهذا التفاوت الميداني.

واستعان الخليفة الثاني بانصار الإمام (عليه السلام) في اعماله، ايماناً منه باخلاص إمامهم واخلصهم وسعيهم للوحدة والاتحاد، فعيّن سلمان والياً على المدائن، وعمّار على الكوفة، واسند بعض المناصب الحساسة لانصاره الآخرين؛ فكان بعضهم حلقة الوصل بين الخليفة وقادة الجند ([37]).

وقد اخلصوا في أعمالهم كما اخلص الإمام في مشورته متوجهين نحو الافاق العليا والمصالح المشتركة.

وقد عبر الخليفة عن مواقف الإمام وسعيه الميداني للحفاظ على الوحدة وعلى تحقيق المصلحة العليا، ومن ذلك اقواله المتواترة بحقه ومنها «لا أبقاني إلا بعدك يا أبا الحسن» و«أعوذ بالله أن أعيش في يوم لست فيه يا أبا الحسن» و«لو لا علي لهلك عمر» ([38]).

مراعاة الوحدة في الموقف من الشورى:

حينما طعن الخليفة الثاني جعل أمر الخلافة بيد ستّة من الصحابة يختارون أحدهم خليفة للمسلمين، وكان الإمام يتوقع النتائج طبقاً للظروف وللشروط الموضوعية، ومع علمه بالنتائج إلا أنه قبل الاجتماع واشترك فيه حفاظاً على وحدة المسلمين ومراعاة لها وللمصلحة الإسلامية العليا، وقد صرّح برفضه للخلاف حينما قال له عمّه العباس: لا تدخل معهم، فكان جوابه «إنّي أكره الخلاف» ([39]).

وحينما تمخضت النتائج بترشيح عثمان بن عفان خليفة من قبل عبدالرحمن بن عوف اكتفى الإمام (عليه

السلام) بالقول: «ليس هذا أوّل يوم تظاهر تم فيه علينا»، «فصبر جميل وإني المستعان على ما تصفون»
([40]).

فقد عبّر عن رأيه بلا موقف سلبي، وقال لعبد الله بن عباس: «إنّي رأيت الجميع راضين به فلم أحبّ مخالفة المسلمين حتّى لا تكون فتنة بين الأمة» ([41]).

ووضع ميزاناً ثابتاً في التعامل مع الخلافة والخليفة فقدم مصلحة الإسلام العليا على غيرها، وقدّم الوحدة الإسلامية على جميع المغانم والمكاسب الآنية والذاتية فخاطب أهل الشورى قائلاً: «لقد علمتم أنّي أحقّ بها من غيري، ووالله لأسلمنّ ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلاّ عليّ خاصة، التماساً لأجر ذلك وفصله، وزهداً فيها تنافستموه من زخرفه وزبرجه» ([42]).

وكان يقول: «فنظرت في أمري، فإذا طاعتي قد سبقت بيعتي، وإذا ميثاقي قد أخذ لغيري، فبايعت عثمان فأديت له حقه» ([43]).

التعاون الميداني:

وقف الإمام بجانب الخليفة الجديد وتعاون معه لتحقيق الهدف الأكبر وهو تقرير مبادئ الإسلام في واقع الحياة، وممّا نسب إليه في هذا الأمر قوله: «لو سيّرني عثمان عنه إلى صرار لسمعته وأطعت الأمر» ([44]). ومرار موقع على بعد عُدّة أميال من المدينة.

واشترك أنصار الإمام في الغزوات والفتوحات، فقد اشترك أبو أيوب الأنصاري وأبو ذر الغفاري في بعض الغزوات، واشترك عبد الله بن عباس في فتح إفريقية، وقد وردت عدة روايات تنص على اشتراك الحسن

والحسين وعبد الله بن عباس وغيرهم في غزو طبرستان بأمره سعيد بن العاص ([45]).

وهذه المشاركة تدلّ دلالة واضحة على تأييد واسناد الإمام للغزوات والفتوحات؛ لأنّها بالنتيجة تقع في طريق المصلحة الإسلامية العليا متمثلة بالدعوة إلى الإسلام وإلى توسيع رقعة الدولة الإسلامية وفرض سلطانها على أرجاء الأرض.

وإيماناً من الخليفة الثالث باخلاص الإمام علي (عليه السلام) للإسلام وجهاده من أجل المصلحة العليا ووحدة المسلمين كان يستعين برأيه لترشيد وتسديد المسيرة، وكان الإمام يتدخل أحياناً لتغيير بعض قرارات الحكم وإن لم يستشار بها.

فقد تدخل لمنع اجراء الحدّ على امرأة بعد ثبوت براءتها بالدلة الحية ([46]).

وقد وردت روايات عديدة تنص على أنّ عثمان إذا جاءه الخصمان قال لأحدهما: اذهب ادع علياً ([47]).

واتفق رأيهما في جمع المصاحف على قراءة واحدة ([48]).

وكان يستشيريه في اختيار الموقف المناسب من المعارضين لسياسته، فيشير عليه باصلاح الأوضاع وتغيير بعض الولاة ([49]).

وكان الخليفة يترك له حرية الرأي وحرية اتخاذ الموقف وان كان مخالفاً لرأيه ([50]).

مراعاة المصلحة الإسلامية والوحدة في أجواء الفتنة:

راعى الإمام (عليه السلام) المصلحة الإسلامية العليا والوحدة الإسلامية في موقفه من الفتنة بين الخليفة والمعارضين، فقد خلق هذا الخلاف جواً من الاضطراب والتدخل في تماسك ووحدة الكيان الإسلامي، وفي ظل هذه الاجواء المضطربة لم ينعزل الإمام عن الاحداث وعن الميدان، وانما قام بواجبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حفاظاً على تماسك الكيان الإسلامي وعلى سلامة تطبيق المنهج الإسلامي من قبل الخليفة والولاة والامة، وكان يحاول تهدئة الأوضاع والعلاقات المتشنجة لكي لا تحدث الفتنة وتتوسع ولكي لا يتمزق الكيان الإسلامي.

وقد حذر الإمام الخليفة من بعض الولاة الذين سببوا إثارة المعارضين لانهم يدعون أن موافقهم واعمالهم كانت بأمر من الخليفة ([51]).

وكان ينصح الخليفة للحيلولة دون تفاقم الاوضاع وكان يرشده إلى اتخاذ الموقف الأصوب ويقول له: «أمّا الفرقة فمعادى أن أفتح لها باباً واسهّل إليها سبيلاً، ولكنّي أنهاك عمّاً ينهاك الله ورسوله عنه، وأهديك إلى رشدك، ألا تنهي سفهاء بنى أميّة عن أعراض المسلمين وأبشارهم وأموالهم، والله لو ظلم عامل من عمّالك حيث تغرب الشمس لكان إثمهم مشتركاً بينه وبينك» ([52]).

وكان يحذره من مروان بن الحكم ومن الأخذ برأيه لكي لا تتأزم الاوضاع اكثر فأكثر([53]).

وكان الوسيط بين الخليفة والمعارضين، وكان الخليفة يدعوه أحياناً للتدخل من أجل تهدئة الأوضاع، قال له في أحد المواقف: «... أردد لهم عنِّي فأنِّي أعطيتهم ما يريدون من الحق من نفسي ومن غيري».

فقال له الإمام (عليه السلام): «إنَّ الناس إلى عدلك أحوج منهم إلى قتلِكَ وإنَّهم لا يرضون إلا بالرضا، وقد كنت أعطيتهم من قبل عهداً فلم تف به، فلا تغرر في هذه المرة، فأنِّي معطيهم عنك الحق».

قال: اعطهم فوالله لأفین لهم.

فخرج الإمام (عليه السلام) إلى المعارضين فقال: «إنَّكم أنتم ما تطلبون الحق وقد أعطيتموه وإنَّه منصفكم من نفسه».

وكتب الخليفة كتاباً للمعارضين على ردِّ كلِّ مظلمة، وعزل كلَّ عامل كرهوه، فكفوا عنه ([54]).

وتارمت الأوضاع ثانية حينما خطب مروان في المعارضين وقبَّحهم دون علم الخليفة، فتدخل الإمام مرَّة ثانية فأرجع المعارضين ثم حذره من مروان ([55]).

مراعاة المصلحة والوحدة في أجواء الحصار:

فشلت جميع محاولات الإمام للمصالحة بين عثمان والمعارضين، لأنهم أصرّوا على تسليم مروان وأصرّ هو على عدم تسليمه، وبدأ الحصار ليستمر أربعين يوماً، وفي فترة الحصار حاول الإمام تهدئة الأوضاع إنّ لا أن الظروف لم تساعدوه ومع ذلك استمر على نهجه في اخماد الفتنة والحفاظ على وحدة الدولة والأمة.

وقد وردت الاخبار أنّ الخليفة اشتكى من موقف طلحة، فتوجه الإمام إليه، ونصحه بعدم المساهمة في تأزيم الأوضاع، إنّ لا انه لم يستجب للإمام.

فانصرف الإمام حتّى أتى بيت المال، فقال: افتحوه، فلم يجدوا المفاتيح، فكسر الباب ووزع أمواله على المجتمعين فتفرقوا عن طلحة حتّى بقي وحده.

وحينما سمع الخليفة بهذا الموقف سرّّه ذلك ([56]).

وحينما اشتدّ الحصار نصح الإمام المعارضين بعدم قطع الماء عنه، فلم يستجيبوا له، فبعث إليه ثلاث قرب مملوءة بالماء ([57]).

وبعث إليه الخليفة فأتاه، فتعلق المعارضون به ومنعوه، فحلّ عمامة سوداء على رأسه ورمّاها داخل بيته ليعلمه وقال: «اللهم لا أرضى قتله... وإني لا أرضى قتله» ([58]).

وحينما أصبح الحصار أشدّ وطأة خرج الإمام ومعه الحسن والحسين (عليه السلام) فحملوا على المعارضين وفرّ قوهم ثم دخلوا على الخليفة فأعفاهم من الدفاع عنه فخرج الإمام وهو يقول: «اللهم انك تعلم أننا قد بذلنا المجهود» ([59]).

وفي رواية أرسل الإمام (عليه السلام) أولاده في الدفاع عنه فمنعوا المعارضين من الدخول إلى منزله، وقد أصابت الحسن (عليه السلام) عدّة جراحات في الدفاع عنه ([60]).

الحفاظ على وحدة الخلافة:

في فترة الحصار توجه عدد كبير من المسلمين إلى الإمام (عليه السلام) ليصلّي بهم جماعة لعدم قدرة الخليفة على اقامتها، ولكنّ الإمام علي (عليه السلام) رفض هذا الطلب وأجابهم: «لا أصلي بكم والإمام محصور ولكن أصلي وحدي» ([61]).

فقد رفض الإمام أن يصلّي بالمسلمين وأن وجد المبرّر لذلك، من أجل المحافظة على وحدة الصف الإسلامي ووحدة الخلافة، وليحافظ على حرمة وقديسية الخلافة، وللحيلولة دون حدوث تصدّع في الجبهة الداخلية ودون حدوث خلل واضطراب في العلاقات بين الصحابة وبين المسلمين عموماً، فقد كان منقاداً للمصلحة الإسلامية العليا، ولوحد الكيان الإسلامي.

وبقي الإمام (عليه السلام) على موقفه في تهدئة الأوضاع وإصلاحها إنّ لا أن الظروف لم تسمح له بذلك وتأزمت أكثر فاكثرت وادت إلى مقتل الخليفة وإلى حدوث الفتنة الكبرى.

مراعاة المصلحة والوحدة الإسلامية في حرب الجمل:

جميع مواقف وقرارات الإمام (عليه السلام) لا تخرج عن مراعاة المصلحة الإسلامية العليا، ووحدة الدولة

والامامة، فهي الحاكمة على كل شيء، فقد راعاهما معاً في سلمه وحربه وكان حريصاً على عدم اراقة دماء المسلمين إلا ان المصلحة اقتضت ذلك.

والإمام (عليه السلام) لم يقاتل معارضيه لمجرد رفض البيعة لأنّها أمر اختياري وانّما قاتلهم حينما بدأوا يخططون لتمزيق الأمة والدولة بتحويل هذا المخطط إلى واقع عملي، فحينما نكث طلحة والزبير البيعة وارانوا تفريق المسلمين تهيأ الإمام (عليه السلام) لاعادتهم إلى الطاعة وللحيلولة دون تمزق الدولة والامامة، وممّا قاله في ذلك: «انهضوا إلى هؤلاء القوم الذين يريدون تفريق جماعتكم، لعلّ يصلح بكم ما أفسد أهل الآفاق... الا وانّ صلحة والزبير وأم المؤمنين قد تمالأوا على سخط امارتي، وسأصبر ما لم أخف على جماعتكم» ([62]).

وقد حاول مرات عديدة للحيلولة دون وقوع الحرب إلا انّ الاوضاع لم تساعد على ذلك، فقد حاور الزبير وذكرّه بحديث لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فانصرف الزبير وانسحب من المعركة ([63]).

ولم يدخل في حرب معهم إلا بعد قيامهم بممارسات مخالفة لوحدة المسلمين حيث قتلوا سبعين رجلاً من اتباع عثمان بن حنيف والي البصرة من قبل الإمام (عليه السلام)، واستمروا على التمرد، ولم يستجيبوا لنداءات الصلح فقد بعث الإمام لهم شاباً ومعه مصحف يدعوهم للتحاكم إليه إلا انهم قتلوه، فقال الإمام: «الآن حلّ قتالهم» ([64]).

ولم يستمر في ملاحقتهم بعد هزيمتهم وحقن دمائهم، لانّ هدفه الاساسي هو الحفاظ على وحدة المسلمين ووحدة الدولة الإسلامية وقد قاتلهم بعد ان وجد الطريق مغلقاً فليس امامه إلا القتال وهو الوسيلة الوحيدة لا خماد التمرد الذي يهدد وحدة الدولة الإسلامية.

مراعاة المصلحة والوحدة الإسلامية في حرب صفين والنهرवान:

وجه الإمام (عليه السلام) جرير بن عبد الله البجلي إلى معاوية يدعوه إلى الطاعة ويدعوه إلى حقن الدماء، ثم وجه جماعة آخرين إلى أن معاوية لم يستجب لذلك وقال لهم: «انصرفوا من عندي فليس بيني وبينكم إلا السيف» ([65]).

وكتب إلى معاوية: «إنما أنت رجل من بني أمية، وبنو عثمان أولى بمطالبة دمه، فإن زعمت أنك أقوى على ذلك، فادخل فيما دخل فيه المسلمون، ثم حاكم القوم الي» ([66]).

فقد أراد الإمام (عليه السلام) معالجة الموقف معالجة هادئة سلمية إلا أن معاوية أبى إلا التمرد على الخليفة وعلى الدولة الإسلامية، وقد شق وحدة المسلمين بتمرده هذا، فقاتله الإمام دفاعاً عن وحدة المسلمين وحفاظاً على المصلحة الإسلامية العليا، وحينما وجد أن الإمام انتصر عليه التجأ إلى رفع المصاحف والتحاكم اليها وقد انطلت هذه اللعبة على عدد كبير من جيش الإمام (عليه السلام) فأجبروه على التحكيم فتحاكم مع معاوية.

وبعد التحكيم رفض جماعته التحكيم نفسه ثم تمردوا على الإمام وعلى دولته وبدأوا يقطعون الطريق ويقتلون كل من وجدوه مؤيداً للإمام (عليه السلام)، وقد بعث الإمام اليهم من يكلمهم ليعودوا إلى الصف الإسلامي فعاد أكثر من نصفهم وبقي الآخرون على تمردهم فبعث اليهم الحارث العيدي يدعوهم للرجوع فقتلوه، ثم أجابوا الإمام: «نحن مستحلون دماءهم ودماءكم» ([67]).

وكانت توصيات الإمام (عليه السلام) لجماعته: «كفوا عنهم حتى يبدؤوكم» ([68])، فكان حريماً على عدم اراقة الدماء إلا أنهم أبوا إلا الاستمرار في التمرد وتمزيق أواصر الوحدة فقاتلهم الإمام (عليه

السلام) من أجل وحدة الدولة والامة.

ومن توصياته عدم مقاتلة الخوارج لمجرد انهم ينتمون إلى هذه الفئة لانّ ملاك القتال هو التمرد على السلطة المركزية العادلة وخلخلة الاوضاع الداخلية المؤدية التي تمزيق الصف الإسلامي، وليس الملاك مجرد الانتماء أو تبيان وجهة النظر المخالفة، وقد تواترت الروايات أنّّه (عليه السلام) لم يمنع الخوارج من الاجتماعات داخل المسجد ولم يمنعهم من العطاء ما داموا غير متمردين عسكرياً، وكانت آخر وصاياه: «لا تقاتلوا الخوارج بعدي، فليس من طلب الحقّ فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه»([69]).

الفصل الثاني

المصلحة الإسلامية ووحدة المسلمين

في منهج ائمة أهل البيت(عليهم السلام)

موقف الإمام الحسن (عليه السلام) من معاوية:

من نقاط الاشتراك بين السنة والشيعة وبقية المذاهب انّ الحسن (عليه السلام) اختير خليفة من قبل خيار الصحابة والتابعين، وبهذا الاختيار وجبت طاعته من قبل جميع المسلمين وفي جميع الامصار، وكل من رفض طاعته يعتبر عامياً شاقاً لوحدة المسلمين، ويجب على المسلمين اعادته للطاعة، وقد تمرد معاوية على خلافة الإمام فجهز الإمام جيشاً لاعادته للطاعة وللحفاظ على وحدة الدولة لكي لا تتمزق إلى دولتين: الاولى في العراق والثانية في الشام، ولكنّ الظروف لم تساعد على اخماد التمرد وقد تبدلت لتكون في صالح معاوية أو على الأقل استمرار القتال دون حسم لصالح القضية الإسلامية الكبرى، وقد وجد الإمام الحسن (عليه السلام) في ايقاف القتال والقبول بالصلح مصلحة عليا للإسلام وللمسلمين ووحدة الدولة والامة الإسلامية فأثر الصلح لانّّه المنسجم مع المصلحة العليا والوحدة الإسلامية.

وأهم مصاديق المصلحة العليا:

قال الإمام الحسن (عليه السلام): «الا وانّ ما تكرهون في الجماعة خير لكم ممّا تحبون في الفرقة».

فالقتال وحسب الظروف لم يكن في صالح الدولة التي يقودها الإمام لانّ استمراره سيؤدي إلى اراقة الدماء دون حسم أو تراق ولكنّ المستفيد هو القوة المتمردة التي ستستولي على الدولة دون قيود وشروط، أو يؤدي القتال إلى ضعف القوتين وبالتالي تحرك الدول الكافرة لحسم الموقف لصالحها، أو قيام دولتين ضعيفتين، وفي جميع الأحوال فانّ الأمر يؤدي إلى ضعف الدولة والوجود الإسلامي وكلاهما خسارة فادحة.

ثانياً: حقن الدماء

قال الإمام (عليه السلام): « وقد رأيت انّ حقن الدماء خير من سفكها، ولم أرد بذلك إلاّ صلاحكم وبقاءكم» ([70]).

وقال أيضاً: « انّ معاوية نازعني حقاً هو لي فتركته لصلاح الأمة وحقن دماؤها... ورأيت انّ حقن الدماء خير من سفكها، وارتد صلاحكم وان يكون ما صنعت حجة على من كان يتمنى هذا الأمر» ([71]).

وقد كانت شروط الصلح مصداقاً من مصاديق المصلحة الإسلامية العليا حيث جاء فيها «انّ الناس آمنون حيث كانوا من أرض ا في شامهم وعراقهم وتهامهم وحجازهم، وعلى انّ اصحاب علي وشيعته امنون على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم» ([72]).

والصلح مقدمة للحفاظ على الصفوة الخيرة من المصلحين والمغيرين وعلى الحفاظ على حياة الداعين إلى الدين والرسالة، وهذا هو الظاهر من كلام الإمام (عليه السلام) حيث يقول: « انّني خشيت أن يجتث

المسلمون عن وجه الأرض، فأردت ان يكون للدين ناعي» ([73]).

وقال لجر بن عدي: «ليس كل الناس يحبّ ما تحبّ ولا رأيهم كرايكم وما فعلت إنّ لا ابقاءً عليكم» ([74]).

ومن يتابع الأحداث يجد أنّ اوضاع المسلمين الداخلية قد هدأت وانّ المسلمين قد كانوا أحراراً أكثر من عشر سنين وقد كان معاوية يستجيب لمطالب الإمام الحسن (عليه السلام) في الاعفاء عن هذا الشخص أو ذاك، وهو الظاهر من الوقائع التاريخية ([75]).

ولم يقدم نظام معاوية على قتل أحد إنّ لا بعد رحيل الإمام الحسن إلى الملاء الأعلى، أمّا في حياته فلم يتجرأ على قتل أو سجن أحد من المعارضين وخصوصاً من الشيعة انصار الإمام.

ورفض الإمام الاستجابة لطلب معاوية في قتال الخوارج موضحاً سياسته في التعامل مع الوجودات الإسلامية المخالفة له، ومبيّناً المصلحة وراء صلحه، ومما قاله: «لو آثرت أن أقاتل أحداً من أهل القبلة لبدأت بقتالك، فإنّي تركتك لصالح الأمة وحقن دماءها» ([76]).

وفي رواية أخرى: «والله لقد كففت عنك لحقن دماء المسلمين»، وما أحسب ذلك يسعني، فكيف أن أقاتل قوماً أنت أولى بالقتال منهم» ([77]).

وفي جميع الأحوال والظروف فإنّ الصلح قد تم على شروط وضعت على أساس خدمة الإسلام وأهدافه العليا الآنية والبعيدة، وخصوصاً إذا تحولت إلى واقع ملموس وطبقت من قبل النظام الحاكم وتم الوفاء بها.

موقف الإمام الحسين (عليه السلام) من معاوية:

تابع الإمام الحسين (عليه السلام) أخاه الإمام الحسن (عليه السلام) في صلحه مع معاوية وطبقاً للشروط الموضوعية وقد هدأت الأوضاع الداخلية، وبقي الإمام الحسين (عليه السلام) على عهده لم يعارض معاوية إلاّ معارضة سلمية، ورفض جميع المطالب التي تدعوه إلى الخروج العسكري على حكومة معاوية، وكتب إلى من دعاه للثورة: «اني لأرجو ان يكون رأي اخي رحمه الله في المواعدة ورأيي في جهاد الظلمة رشداً وسداداً، فالصقوا بالأرض واخفوا الشخص واكتموا الهوى واحترسوا من الأطاء ما دام ابن هند حياً، فان يحدث به حدث وأنا حي يأتكم رأيي ان شاء الله» ([78]).

وكتب إلى معاوية كتاباً جاء فيه: «وما اردت لك محاربة، ولا عليك خلافاً».

وفي رواية أخرى: «أما بعد فقد جاءني كتابك تذكر فيه أنه انتهت إليك عنّي امور، لم تكن تظنني بها، رغبة بي عنها، وانّ الحسنات لا يهدي لها، ولا يسدّد إليها إلاّ تعالى، وأما ما ذكرت أنّه رقى إليك عنّي، فإنّما رقاها الملاقون المشاءون بالنميمة، المفرقون بين الجمع، وكذب الغاؤون المارقون، ما أردت حرياً ولا خلافاً...» ([79]).

لم يتخذ الإمام أيّ موقف مسلح لأنّه يخالف المصلحة الإسلامية العليا لأنّ الموقف المسلح سيؤدي إلى قتله أو تأسيره وستفقد الأمة علماً من أعلام الدين بحاجة إليه في تلك الظروف الحساسة، وسيسيطر معاوية على الحكم بدون مراقب ومعارض يوقف الانحرافات أو يصلح الأمور نحو الوضع الأفضل، فبقتله يخسر المسلمون القدوة الصالحة ولهذا فليس من الصالح خروجه بالسيف ولا مصلحة في ذلك، ولهذا رفض الخروج المسلح وان وجد قاعدة مستعدة له، ورفض الثورة للمصلحة لا يعني السكوت أمام الانحراف، فقد استمر

الإمام بمعارضته للنظام معارضة حقيقية ضاغطة أوقفت كثيراً من الممارسات السلبية والانحرافات الواضحة المعالم سواء كانت صادرة من رأس النظام أو من أجهزته التنفيذية، وقد عاش الإمام هدنة حقيقية أراح فيها الأمة من الحرب الداخلية التي لا تحقق نصراً على المدى القريب أو البعيد، ووقف اوراقه الدماء التي لا مصلحة في اراقتها في تلك المرحلة الزمنية التي حكمها معاوية.

نهضة الإمام الحسين (عليه السلام) والمصلحة الإسلامية:

من ثوابت الشريعة والمنهج السياسي الإسلامي ان يكون الإمام أو الخليفة أو الحاكم الإسلامي فقيهاً عادلاً كفوءاً في تدبير الأمور ([80])، وهذا الأمر محل اتفاق علماء الشيعة والسنة، وبالذات العدالة فإنّها شرط أساسي وخصوصاً إذا كانت الأمة قادرة على الاعتراض وابداء الرأي، وعلى هذا الأساس فإنّ تولّي الفاسق وتسلمه على رقاب المسلمين خلاف للمصلحة الإسلامية، لأنّه لا يسعى لتقرير المفاهيم والقيم الصالحة في الواقع ولا يكون المتولي حريصاً على مصلحة الإسلام العليا، ومن هنا ينبغي عدم الركون لمثل هذا الحاكم وتبديله بغيره، والتبديل محل اتفاق جميع المسلمين ولكنهم اختلفوا في اساليب التبديل والعزل من حيث تأثيراتها على الاوضاع العامة وخصوصاً في مسألة اوراقه الدماء.

والإمام الحسين (عليه السلام) حينما قاد نهضته المباركة أراد تغيير المفاهيم والقيم الجاهلية التي سادت في عصره، وتغيير الحاكم الذي تولّى الحكم عن طريق الارهاب، وأعلن عن انحرافه عن الإسلام عقيدة وعن الإسلام سلوكاً، وقد أعلن عن كفره صراحة حينما تمثل ببعض الابيات ونفى فيها الوحي والتنزيل كما ورد في جملة من المصادر ([81]).

وقد صرّح الإمام بأنّه نهض من أجل اصلاح الاوضاع والسير على نهج جدّه وأبيه، وانّ نهضته فتح: «أمّا بعد فإنّه من لحق بي منكم استشهد ومن تخلف لم يبلغ مبلغ الفتح» ([82]).

وكان لدم الإمام الدور الاكبر في ايقاف انحراف الحاكم أو تحجيمه، حيث لم يستطع الاستمرار في تأمره

على المنهج الإسلامي، وقد يصح القول أنّ الحاكم لم يمنح الإمام أي فرصة لاتخاذ موقف آخر، فقد خيره بين البيعة وبين القتل.

ومع هذا الموقف إنّ لا أنّ المتتبع لحركة التاريخ يجد أنّ أعداداً كبيرة من المواليين إلى الإمام الحسين (عليه السلام) كانوا في مقدمة الجيش دفاعاً عن الدولة وعن ثغور المسلمين.

من سيرة الإمام علي بن الحسين (عليه السلام):

على الرغم من اشتراك الجيش الأموي في قتل أبيه إنّ لا أنّ هذه الواقعة لم تمنع الإمام من الانطلاق في آفاق المصلحة الإسلامية العليا فقد عرف عنه أنّّه كان يدعو للجيش المرابط بالثغور بالنصر والظفر، لأنّ انتصاره سيكون انتصاراً للإسلام لا لشخص الحاكم وسيكون انتصاراً للمفاهيم والقيم الإسلامية بتقريرها في واقع الشعوب المنضوية تحت لوائه.

وقد اشتهر عنه أنّّه انفذ عبد الملك بن مروان من تهديدات ملك الروم الذي استغل حاجة المسلمين إلى النقد لاذلالهم، فاقترح عليه خطة جديدة للنقد انقذت المسلمين من التبعية الاقتصادية ([83]).

ومن مصاديق الانطلاق في آفاق المصلحة والوحدة الإسلامية أنّ الإمام لم يفكر باللجوء إلى دولة كافرة هروباً أو خلاصاً من ظلم واضطهاد الأمويين.

وفي علاقاته داخل المدينة كان لا ينقطع عن الأعمال والمشاريع العامة كصلاة الجماعة وصلاة الجمعة وصلاة العيدين ([84])، فهو يتحرك في إطار المشتركات بينه وبين الآخرين ويسعى لتوحيد الصفوف ولو طاهراً من خلال المشاريع أو العبادات التي تؤدي جماعة.

من سيرة الإمام محمد الباقر (عليه السلام):

كان الإمام يوجه اتباعه وانصاره إلى إقامة العلاقات مع المخالفين من اتباع السلطان أو من اتباع المذاهب الأخرى ومسايرتهم في نقاط الاختلاف لكي تكون المظاهر واحدة لا توحى بالتمزق والتشتت، وكما يقول: «خالطوهم بالبرانية» ([85]).

وكان يدخل في حوار هادئ مع الفقهاء من مختلف المذاهب والاتجاهات للوصول إلى نقاط الاشتراك والتوجه منها إلى العمل المشترك من أجل المصلحة الإسلامية العليا، وكانت له علاقات وثيقة معهم كعبد الله بن الأزرق وقتادة بن دعامة البصري وعبد الله بن معمر الليثي ([86]).

ومن أجل الحفاظ على سلامة العقيدة وسلامة العلاقات الاجتماعية والمذهبية ومن أجل غلق الثغرات أمام المتربصين كان يحارب الغلاة الذين لا يحتمل هدايتهم ومنهم المغيرة بن سعيد العجلي ([87]).

وحينما شددت السلطات الأموية على حركة الإمام بملاحقة ومتابعة زائريه والداخلين عليه، كان ينيه بعضهم من الدخول عليه حفاظاً عليهم وإن كانوا يخالفونه في الرأي والفتوى ومنهم الإمام «أبو حنيفة» وهو الذي يقول: «أتيت فسلمت عليه، فقعدت إليه فقال: «لا تقعد إلينا يا أخا العراق فانكم قد نهيتم عن القعود إلينا» ([88]).

وكان يسدّد الحاكم نحو الصلاح ويبيد نوائحه وتوجيهاته القيّمة لكي تكون أفكاره وممارساته منسجمة مع الخط العام والأسس العامة للرسالة الإسلامية، وكان عمر بن عبدالعزيز محط نظر الإمام لاستجابته للنصائح والارشادات المنطلقة من الإمام ومن نوائحه قوله: «واتقوا عز وجل» يا عمر، وافتح الأبواب وسهل الحجاب وانصر المظلوم ورد المظالم... ثلاث من كن فيه استكمل الإيمان بالله، «فجئنا عمر على ركبتيه ثم قال: إيه يا أهل بيت النبوة» فقال: يا عمر: من إذا رضي لم يدخله رضاه في الباطل، وإذا غضب لم يخرج غضبه من الحق، ومن إذا قدر لم يتناول ما ليس له» ([89]).

وإيماناً من عمر باخلاص الإمام وتقديمه للمصلحة العليا على غيره كان يبعث عليه ليستشيره في بعض أموره ([90]).

من سيرة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام):

كان الإمام الصادق (عليه السلام) يحث أنصاره واتباعه على المشاركة في صلاة الجماعة والجمعة التي تقام من قبل الولاة حفاظاً على اللفة والاخوة وتحقيقاً للوحدة في أحد مجالاتها وهي ممارسة العبادة جماعة فيقول: «من صلّى معهم في الصف الأول كان كمن صلّى خلف رسول الله (صلى الله عليه وآله) في الصف الأول» ([91]).

وقال أيضاً: «ما من عبد يصلّي في الوقت ويفرغ، ثم يأتيهم ويصلّي معهم وهو على وضوء إلا كتب الله له خمساً وعشرين درجة» ([92]).

وكان يدعوهم إلى تعميق العلاقات مع المخالفين ومشاركتهم في آمالهم والامهم حيث يقول: «كونوا لمن انقطعتم إليه زينة ولا تكونوا عليه شيناً، صلّوا في عشائهم وعودوا مرضاهم واشهدوا جنازهم ولا بسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم» ([93]).

وقال: «أوصيكم بتقوى الله عز وجل والورع في دينكم والاجتهاد وصدق الحديث وإداء الأمانة... صلّوا عشائركم واشهدوا جنازهم وعودوا مرضاهم، وأدّوا حقوقهم، فإن الرجل منكم إذا ورع في دينه وصدق الحديث وأدّى الأمانة وحسن خلقه مع الناس، قيل: هذا جعفري فيفرّحني ذلك ويدخل عليّ منه السرور وقيل هذا ادب جعفر».

وكانت علاقاته مع أئمة المذاهب قائمة على المحبة والمودة والاحترام المتبادل، وفي ذلك قال مالك بن أنس: «كنت ادخل إلى الصادق جعفر بن محمد، فيقدّم لي مخدّة، ويعرف لي قدراً، ويقول: يا مالك انّي

احبُّك، فكنت اسرُّك بذلك وأحمد الله عليه» ([94]).

وعلاقاته مع أبي حنيفة وسفيان الثوري علاقات متينة قائمة على اساس التعاون والتآزر من أجل تحقيق الأهداف المشتركة العليا، ولم يحدث تنافر ولا تباعد بين اتباعهما، وكانوا جميعاً متوجهين نحو الافاق العليا تتقدم خطاهم نحو مصلحة الإسلام.

ومن اجل انتهاء مظاهر الاضطراب الفكري والبلبله العقائدية وقف الإمام موقفاً حازماً تجاه الغلاة فحاربهم ولعنهم ([95]).

وكان ينهى أنصاره عن توسيع دائرة الخروج المسلح على النظام ويجعله محصوراً بفئة معينة لادامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يقا ف انحراف الحكام بهذه الحدود وضمن المصلحة الإسلامية العليا، ولا يدعو إلى تكثيف الجهاد المسلح لأنّه قد يخرج عن حدود المصالح العليا.

قال (عليه السلام): «كفّوا ألسنتكم والزموا بيوتكم، فإنّه لا يصيبكم أمر تخصّون به أبداً ولا تزال الزيدية لكم وقاءً أبداً» ([96]).

وكان ينصح الحكام بما هو صالح لخدمة المصلحة العامة وكان لا ينظر إلى شخص الحاكم فليس المهم ان يحكم فلان أو فلان أو الإمام، ولكنّ المهم تطبيق المفاهيم والقيم الإسلامية في الواقع، فكان يقول للحاكم العباسي المنصور: «نحن لك أنصار وأعوان ولملكك دعائم وأركان ما أمرت بالمعروف والاحسان وأمضيت في الرعية أحكام القرآن، وارغمت بطاعتك أنف الشيطان» ([97]).

ومن حرص الإمام على سلامة ارواح المسلمين وان كانوا مخالفين للإمام أو معادين له، سأله محمد بن قيس: عن الفئتين من أهل الباطل أبيعهما السلاح، فقال: بعهما ما يكنهما: الدرع والخفتان والبيضة ونحو ذلك»([98]).

من سيرة الامامين: موسى الكاظم وعلي الرضا (عليهما السلام):

على الرغم من ظروف الارهاب التي احاطت بالامام موسى الكاظم (عليه السلام) من ملاحقة ومضايقة وسجن وتهديد بالقتل إلا أن الإمام كان ينطلق على ضوء المصلحة الإسلامية فلم ينقطع عن الأحداث وعن المواقف الوجدية كالعبادات التي تؤدي جماعة، فكان يتهياً للمشاركة في صلاة الجمعة منذ يوم الخميس، وفي رواية كان يقول لأصحابه: «انكم تتسابقون إلى الجنة على قدر سبقكم إلى الجمعة»([99]).

وكان الإمام علي الرضا (عليه السلام) كثير النصح للحاكم العباسي المأمون بما فيه صلاح الإسلام والمسلمين، فقد صدرت منه توجيهات قيمة في كيفية إدارة البلدان المفتوحة([100])، وبما ينسجم مع المصلحة الإسلامية العليا وللحيلولة دون حدوث تصدع في الجبهة الداخلية.

ومما قاله للمأمون: «اتق الله في أمة محمد، وما ولاك من هذا الأمر ونصبك به، فانك قد ضيعت أمور المسلمين، وفوضت ذلك إلى غيرك»([101]).

ومن أجل المحافظة على وحدة الدولة الإسلامية ومنعها من التفكك والتصدع بفتن داخلية نابعة من حب التسلط وحب الزعامة كان ينصح المأمون ويرشده إلى اتخاذ الموقف المناسب تجاه الأحداث والاشخاص، فقد أخبره بأن «هنالك مؤامرة لقتله تدبر له في الخفاء بعد ان اطلع الإمام على تفاصيلها.

وكان التعاون بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم، والدعوة إلى جعل المصلحة الإسلامية العليا ووحدة المسلمين هي الحاكمة على الأفكار والعواطف والممارسات، وكانوا يوجهون انصارهم نحو الافاق العليا المشتركة والتعالي على الاطر الضيقة والتعامل مع الفواصل في حدودها الجزئية التي لا تمنع من اللقاء والاجتماع، وقد شهد لهم القاصي والداني بالاخلاص والنصيحة للدين والدولة وللمسلمين.

الفهرست

المقدّمة

الفصل الاول:

المصلحة الإسلامية ووحدة المسلمين في منهج الإمام علي

الاعتراض السلمي على نتائج السقيفة

البيعة والوحدة الإسلامية

موقفه من المحرّضين ضد الخليفة

اخمد الفتنة بين المهاجرين والأنصار

الدفاع عن الدولة الإسلامية

اسناد الدولة وحل المسائل المستعصية

استخلافه على المدينة في عهد الخليفة الثاني

الاخلاص في النصيحة والمشورة

المجال العسكري

المجال القضائي

مجال الثروة

ترشيد سيرة الدولة والاخلاص في المشورة

التعاون الميداني

مراعاة الوحدة في الموقف من الشورى

التعاون الميداني

مراعاة المصلحة الإسلامية والوحدة في أجواء الفتنة

مراعاة المصلحة والوحدة في أجواء الحصار

الحفاظ على وحدة الخلافة

مراعاة المصلحة والوحدة الإسلامية في حرب الجمل

مراعاة المصلحة والوحدة الإسلامية في حرب صفين والنهروان

الفصل الثاني:

المصلحة الإسلامية ووحدة المسلمين في منهج أئمة أهل البيت

موقف الإمام الحسن (عليه السلام) من معاوية

موقف الإمام الحسين (عليه السلام) من معاوية

نهضة الإمام الحسين (عليه السلام) والمصلحة الإسلامية

من سيرة الإمام علي بن الحسين (عليه السلام)

من سيرة الإمام محمد الباقر (عليه السلام)

من سيرة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)

من سيرة الامامين: موسى الكاظم وعلي الرضا (عليهما السلام)

([1]). تاريخ اليعقوبي 2 : 124.

([2]). الامامة والسياسة 1 : 11.

([3]). الامامة والسياسة 1 : 12.

([4]). نهج البلاغة : 503.

([5]). تاريخ الطبري 2 : 236.

([6]). بحار الانوار 28 : 310، محمد باقر المجلسي - مؤسسة الوفاء - بيروت - 1403 هـ.

([7]). شرح نهج البلاغة 1 : 308.

([8]). شرح نهج البلاغة 6 : 95.

([9]). شرح نهج البلاغة 1 : 307.

((10)). الاخبار الموفقيات : 581.

((11)). الكامل في التاريخ 2 : 326.

((12)). تاريخ الطبري 3 : 205.

((13)). الأخبار الموفقيات : 583.

((14)). تاريخ اليعقوبي 2 : 128.

((15)). المنتظم في تاريخ الامم والملوك 4 : 75.

((16)). لا سنة ولا شيعة : 21 - د. محمد علي الزعبي - دار التراث الإسلامي - 1394 هـ.

((17)). تاريخ الخلفاء : 57 - عبدالرحمن السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت 1408 هـ.

((18)). تاريخ اليعقوبي 2 : 123.

((19)). ذخائر العقبى : 80 - محمد بن جرير الطبري - مؤسسة الوفاء - بيروت - 1401 هـ.

((20)). مناقب آل أبي طالب 2 : 397 - ابن شهر آشوب - دار الأضواء - بيروت - 1412 هـ.

((21)). مختصر تاريخ دمشق 17 : 320 - ابن عساكر - دار الفكر - دمشق - 1988 م.

((22)). الكامل في التاريخ 2 : 450 ، 500.

((23)). شرح نهج البلاغة 8 : 296.

((24)). تاريخ الطبري 2 : 524 ، المنتظم 4 : 273.

((25)). البداية والنهاية 7 : 55 - ابن كثير - دار الفكر - بيروت.

((26)). الفتوح 1 : 225.

((27)). تاريخ المدينة المنورة 2 : 732 - ابن شية النميري - مكة المكرمة - 1399 هـ.

((28)). انساب الاشراف 2 : 178.

((29)). ذخائر العقبي : 81 ، 82.

((30)). تاريخ الطبري 2 : 453 ، المنتظم 4 : 197.

((31)). تاريخ اليعقوبي 2 : 151 ، 152.

((32)). كنز العمال 14 : 591.

((33)). الكامل في التاريخ 2 : 526 ، تاريخ المدينة المنورة 2 : 758.

((34)). مناقب آل أبي طالب 2 : 407.

((35)). أنساب الاشراف 2 : 78.

((36)). الكامل في التاريخ 2 : 512 ، 3 : 9.

((37)). الكامل في التاريخ 2 : 512 ، 548 و 3 : 9 ، 18.

((38)). ذخائر العقبي : 82 ، تاريخ الخلفاء : 171 ، الطبقات الكبرى 3 : 339.

((39)). الكامل في التاريخ 3 : 66.

([40]). الكامل في التاريخ 3 : 71 ، سورة يوسف : 18 .

([41]). الفتوح 1 : 235 .

([42]). شرح نهج البلاغة 6 : 166 .

([43]). تاريخ الخلفاء : 141 .

([44]). تاريخ المدينة المنورة 4 : 1201 .

([45]). الكامل في التاريخ 3 : 77 ، 89 ، 109 .

([46]). مناقب آل أبي طالب 2 : 413 .

([47]). السنن الكبرى 10 : 112 .

([48]). الكامل في التاريخ 3 : 112 .

([49]). البداية والنهاية 7 : 171 .

([50]). مسند أحمد 1 : 153 ، دار احياء التراث - 1414 هـ - ط 2 .

([51]). تاريخ الطبري - حوادث سنة 34 هـ .

([52]). شرح نهج البلاغة 9 : 15 .

([53]). م . ن 9 : 262 .

([54]). م . ن 3 : 151 .

([55]). تاريخ الطبري - حوادث سنة 35 هـ.

([56]). الكامل في التاريخ 3 : 167.

([57]). تاريخ الخميس 2 : 262 - حسين الديار بكري - مؤسسة شعبان - بيروت - بدون تاريخ.

([58]). الطبقات الكبرى 3 : 68 - ابن سعد - دار صادر - بيروت - 1405 هـ.

([59]). تاريخ الخميس 2 : 263.

([60]). البداية والنهاية 7 : 181.

([61]). تاريخ الخميس 2 : 263.

([62]). المنتظم : 5 : 78.

([63]). مختصر تاريخ دمشق 18 : 48.

([64]). الكامل في التاريخ 3 : 217 - 262.

([65]). الامامة والسياسة 1 : 98، مروج الذهب 2 : 377.

([66]). الكامل للميرد 1 : 428.

([67]). البداية والنهاية 7 : 287، مروج الذهب 2 : 404.

([68]). البداية والنهاية 7 : 288.

([69]). شرح نهج البلاغة 5 : 78.

(([70])). كشف الغمة : 170.

(([71])). انساب الاشراف 3 : 43.

(([72])). الفتوح 4 : 293.

(([73])). بحار الانوار 10 : 101.

(([74])). شرح نهج البلاغة 16 : 15

(([75])). شرح نهج البلاغة 16 : 195.

(([76])). الكامل في التاريخ 3 : 409.

(([77])). العقد الفريد 1 : 181.

(([78])). انساب الاشراف 3 : 152.

(([79])). مختصر تاريخ دمشق 7 : 137.

(([80])). الاحكام السلطانية : 6، روضة الطالبين 7 : 262، مآثر الاناقة في معالم الخلافة 1 : 39. مفني

المحتاج 4 : 130، نظرية الإسلام وهديه : 57، الإسلام وأوضاعنا السياسية : 146.

(([81])). المنتظم 5 : 343، البداية والنهاية 8 : 192، شذرات الذهب 1 : 69.

(([82])). بحار الانوار 44 : 330.

(([83])). مختصر تاريخ دمشق 17 : 230.

(([84])). سير اعلام النبلاء 4 : 397.

([85]). الكافي 2 : 234.

([86]). اعيان الشيعة 1 : 653.

([87]). شرح نهج البلاغة 8 : 121.

([88]). مختصر تاريخ دمشق 23 : 83.

([89]). الخصال 1 : 104.

([90]). مختصر تاريخ دمشق 23 : 77.

([91]). الهداية : 10.

([92]). المحجة البيضاء 1 : 343.

([93]). الكافي 2 : 219.

([94]). بحار الانوار 47 : 16.

([95]). مناقب آل أبي طالب 4 : 239.

([96]). الكافي 2 : 225.

([97]). بحار الانوار 10 : 218.

([98]). تحف العقول : 279.

([99]). الشافي 2 : 19.

[[100]]. عيون اخبار الرضا 2 : 160.

[[101]]. بحار الانوار 49 : 84.